انتهت من التصويت على 14 اقتراحاً بقانون

«التشريعية» وضعت الخطوط الأولية لدراسة دستورية استجواب رئيس الوزراء

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

بحثت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية امس آلية إنجاز تكليفها من مجلس الأمة بدراسة دستورية استجواب النائب شعيب المويزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وانتهت من التصويت على 14 اقتراحا بقانون واجلت البت في اقتراحين.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي، في تصريح صحفي، إن اللجنة وضعت الخطوط الأولية لدراسة مدى دستورية الاستجواب، لافتًا إلى انه سيتم سماع آراء الخبراء والمستشارين الدستوريين ووضع الدراسات اللازمة من قبل اللجنة لمعرفة مدى دستوريته.

وبين أنه تم الاتفاق بين أعضاء اللجنة على أن توضع جميع الأسباب التي تدلل على دستورية الاستجواب من عدمه، موضحًا أن البحث سيكون دستوريًا بحتًا وليس له علاقة بالنواحي السياسية.وأكد أن اللجنة في النهاية ستقف مع الدستور وسوف تنحاز إليه وسوف تتعامل وفقًا للأدوات البرلمانية الرقابية، مشيرًا إلى أنه سيتم وضع خارطة الطريق خلال اجتماع اللجنة غدًا تمهيدًا للاستماع إلى آراء النائب المستجوب وكذلك الجانب الحكومي بالإضافة إلى الخبراء الدستوريين.

من جهته، أوضح مقرر اللجنة النائب د. خليل عبدالله أن اللجنة قررت دعوة مجموعة من الخبراء الدستوريين والمختصين للاستماع إلى آرائهم الدستورية بهذا الشأن، كما قررت توجيه دعوة للنائب المستجوب لأخذ رأيه بهذا الخصوص.

وأضاف أن اللجنة قررت حصر نقاشاتها في دستورية الاستجواب من عدمها، مؤكدًا مسؤولية اللجنة على حماية الدستور.

وأوضح عبدالله أن التصويت الذي تم داخل قاعة عبدالله السالم كان على إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية وليس على دستورية الاستجواب من عدمها.

وأضاف « إذا كان بالإمكان أن تخرج اللجنة بتقرير إلى المجلس قبل انعقاد الجلسة المقبلة، وإذا لم يكن فستنتظر اللجنة إلى حين الاستماع لكل الآراء وتقديم التقرير حسب الوقت المتاح وإذا لم يكن قبل الجلسة المقبلة فسيكون قبل الجلسة التالية».

وأكد عبدالله إصرار اللجنة على التعاطي مع الاستجواب بموضوعية بعيدًا عن الأهواء أو الآراء الشخصية لأعضاء اللجنة.

وأعلن أن اللجنة نظرت في 16 اقتراحًا بقانون وانتهت من التصويت على 14 اقتراحًا منها، وأجلت التصويت على اقتراحين بقانونين.

وأفاد بأن مجموع أعمال اللجنة في دور الانعقاد الحالي هو النظر في 69 اقتراحًا بقانون وتم إنجاز 35 تقريرًا لغاية الآن، مبينًا أن مكتب اللجنة يصدد إنجاز التقارير الأخرى.

ونوه بالجهد الكبير الذي تبذله اللجنة سواء من قبل المستشارين القانونيين و موظفي اللجنة ورئيس مكتبها الفني، مؤكدًا أن الدور الذي تقوم به اللجنة كبير على الرغم من محدودية القدرة البشرية فيها.وقال إن اللجنة انجزت على مدى دور الانعقاد الأول كاملا 97 تقريرًا، و82 تقريرًا في دور الانعقاد الثاني، مؤكدًا سعي اللجنة للانتهاء من أكبر عدد من الاقتراحات بقوانين لإحالتها إلى اللجان المختصة.

وفيما يلي الاقتراحات بقوانين التي صوتت عليها اللجنة التشريعية خلال اجتماعها اليوم:

– اقتراح بقانون بإنشاء مجمع الامل لذوي الاحتياجات الخاصة المقدم من النواب د. وليد الطبطبائي ود. محمد الحويلة وعسكر العنزي.

– اقتراح بقانون بإنشاء مدينة الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لذوي الاعاقة المقدم من النائب ماجد المطيري.

– اقتراح بقانون بشأن التحصين الوقائي من المخدرات المقدم من النواب فيصل الكندري ود. خليل عبدالله ابل وسعود الشويعر وصلاح خورشيد وعيسى الكندري. (المحال صفة الاستعجال).

– اقتراح بقانون بشأن إنشاء معهد الكويت لإعداد القادة المقدم من النواب أسامة الشاهين ومحمد الدلال ود. حمود الخضير وخالد العتيبي ود. جمعان الحربش. (المحال صفة الاستعجال).

– اقتراح بقانون بإنشاء مركز اعداد القياديين المقدم من النائبين د. محمد الحويلة وعسكر العنزي.

– اقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 4 لسنة 2012 بشأن جامعة جابر الاحمد المقدم من النواب د. محمد الحويلة ود. جمعان الحربش وعمر الطبطبائي وعسكر العنزي ود. وليد الطبطبائي. (المحال صفة الاستعجال).

– الاقتراح بقانون بشأن تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف المقدم من النائبة صفاء الهاشم.

– اقتراح بقانون بإنشاء هيئة التخطيط العمراني المقدم من النواب عمر الطبطبائي ويوسف القطامة ومبارك الحجرف وعبدالوهاب البابطين وثامر الظفيري.

– اقتراح بقانون بشأن إعفاء بعض الفئات من المرسوم المقدم من النائبين علي الدقباسي وعسكر العنزي.

– اقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائبين عبدالوهاب البابطين وعمر الطبطبائي.

– اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من النائب د. عبدالكريم الكندري.

– اقتراح بقانون بتعديل المادة 27 من القانون رقم 35 لسنة 192 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من النائب عبدالوهاب البابطين.

– اقتراح بقانون بإضافة مواد جديدة الى القانون رقم 97 لسنة 2015 في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة المقدم من النائب صلاح خورشيد.

– اقتراح بقانون بتعديل المادة 13 من القانون رقم 97 لسنة 2015 في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة المقدم من النائب عبدالوهاب البابطين.

وقررت اللجنة تأجيل التصويت على الاقتراحين التاليين:

– اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب المقدم من النائب د. عبدالكريم الكندري.

– اقتراح بقانون بإضافة مواد جديدة الى المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1991 في شأن الاسلحة والذخائر المقدم من النائب د. عبدالكريم الكندري.

الغانم استقبل وزيرة خارجية مملكة السويد

الغانم مستقبلا وزير الخارجية السويد

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس وزيرة الخارجية في مملكة السويد مارغو والستروم والوفد المرافق لها وذلك بمناسبة زيارتها للبلاد.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات.

كما تطرق اللقاء إلى عدد من القضايا وعلى رأسها ما يحصل في اليمن والترتيبات المتعلقة بالمباحثات التي ستعقد بالسويد بشأن الأزمة اليمنية.

حضر اللقاء النائبان حمد الهرشاني ومبارك الحريص وسفير دولة الكويت لدى مملكة السويد نبيل الدخيل.

«المالية» بحثت مع وفد الصداقة الفرنسية الكويتية تطوير العلاقات الاقتصادية

اجتماع المالية مع وفد الصداقة الفرنسية الكويتية

اجتمعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية برئاسة النائب صلاح خورشيد امس في مكتب اللجنة إلى رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية – الكويتية في مجلس الشيوخ الفرنسي جان ماري بوكيل والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وقال خورشيد في تصريح لـ«الدستور» إن الاجتماع ناقش الكثير من القضايا التي تهم البلدين نظرا للعلاقة المميزة التي تربط دولة الكويت بجمهورية فرنسا الصديقة، مبينا ان المناقشات شملت تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما.

وأوضح خورشيد انه طرح رؤية صاحب السمو للكويت «2020 – 2035» والاستثمارات الضخمة التي يمكن ان تتم في فرنسا او الكويت ، مشيرا إلى ان اللجنة طلبت من الجانب الفرنسي زيادة هذه الاستثمارات من الجانبين. وذكر ان الكويت لديها استثمارات بقيمة 10 مليار دينار في فرنسا ويمكن ان تصل إلى عشرات المليارات إذا فتحت لها المجالات هناك لا سيما أن فرنسا بلد كبير وواعد ولديه الكثير من الفرص الاستثمارية.وبين انه تم التأكيد خلال الاجتماع على أن الكويت بصدد طرح الكثير من الفرص الاستثمارية والإسكانية ومشاريع البنى التحتية، وهناك شركات فرنسية ضخمة قادرة على القيام بهذه الأعمال، منوها بدور هيئة تشجيع الاستثمار التي منحت الكثير من الامتيازات في القانون الجديد.وقال « لا يمنع ان تكون هناك شركات فرنسية تدخل السوق الكويتية برأسمال فرنسي مئة بالمئة او بجزء من رأسمال، المهم هو نقل التكنولوجيا وسهولة خروج رؤوس الأموال حسب ما نص على ذلك قانون الاستثمار الأجنبي المباشر».

وأفاد بانه تم التطرق إلى تبادل الخبرات وتطوير القوانين ما بين البلدين خصوصا ان فرنسا بلد ديمقراطي عريق لديه الكثير من القوانين التي اقرها البرلمان الفرنسي.

وأوضح انه أكد للجانب الفرنسي الرغبة في مثل هذه العلاقة ما بين الدولتين وكذلك على المستوى البرلماني فيما يخص تطوير بعض التشريعات الموجودة والاستفادة من الخبرة الفرنسية والاستعانة ببعض القوانين التي يمكن ان تناسب الكويت.

وذكر أن اللقاء تطرق إلى موضوع انخفاض وارتفاع أسعار البترول والذي ينعكس سلبا أو إيجابا على الميزانية العامة للدولة ، مؤكدا رغبة الكويت في ايجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط ، وأشاد خورشيد بالدور المميز الذي قام به رئيس لجنة الصداقة الفرنسية تجاه الغزو العراقي الغاشم ، حيث كان أحد المؤيدين لمشاركة القوات الفرنسية في تحرير الكويت.

من جانب آخر اجتمعت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية برئاسة النائب خالد الشطي امس في مكتب اللجنة إلى رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية – الكويتية في مجلس الشيوخ الفرنسي جان ماري بوكيل والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وقال الشطي في تصريح صحافي لـ«الدستور» إنه جرى خلال الاجتماع مناقشة الكثير من الأمور القانونية والاقتصادية والدستورية وكيفية تفعيل وتأصيل وتوطيد العلاقات القانونية والتشريعية مع البرلمان الفرنسي.

وذكر أن الاجتماع تطرق أيضا إلى زيارة وفد اللجنة التشريعية إلى باريس قبل عدة أشهر وتطوراتها ونتائجها المثمرة، مبينا انه تم التأكيد على ما سبق بحثه بين الجانبين وضرورة مواصلة التعاون بينهما من خلال اللجنة التشريعية.

وقال إن الوفد الفرنسي ضم إضافة إلى رئيسه رئيس وفد مجموعة الصداقة الفرنسية الخليجية وسيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي وسفيرة فرنسا لدى دولة الكويت.

اتفقت على مراجعة الآراء حول قانون الجامعات الحكومية خلال الدور الماضي

«التعليمية» بحثت تشكيل لجنة مشتركة مع اللجنة المالية لدراسة كوادر الهيئة التعليمية المساندة

اجتماع اللجنة التعليمية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس مشروع قانون الجامعات الحكومية ومجموعة من الاقتراحات بقوانين للحالة إلى اللجنة. وقال عضو اللجنة النائب د.خليل عبد الله، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة،إن اللجنة اتفقت على مراجعة الآراء السابقة والتي تناولت موضوع قانون الجامعات الحكومية خلال الدور الماضي. وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا كوادر الهيئة التعليمية المساندة وتم الاتفاق على عقد اجتماع الأسبوع المقبل بحضور وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي للاستماع لرأي وزارة التربية بهذا الشأن.

وأشار إلى أن اللجنة ستبحث مدى إمكانية تشكيل لجنة مشتركة مع اللجنة المالية للنظر في هذا الموضوع لأنه ينطوي على كلفة مالية سيتم مناقشتها بحضور وزير المالية.

وأكد عبد الله أن اللجنة لا تزال مستمرة في متابعة قضية الشهادات المزورة بحكم تكليف المجلس لها وكذلك كون هذه القضية ضمن اختصاصات اللجنة، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الاقتراحات بقوانين بهذا الشأن سيتم البت بها خلال الاجتماعات المقبلة.

في موضوع آخر جدد عبد الله تأكيده أن المساءلة المزمع تقديمها إلى وزير النفط لا تزال قائمة بغض النظر عما يتم تداوله بشأن بقاء الوزير من عدمه.

وأوضح أن مادة الاستجواب لا تزال في طور الإعداد وسيكون الاستجواب قائمًا سواء للوزير الحالي أو من يأتي بعده وسيقدم رسميًا قريبًا.

«نزاهة»: تلقينا قرار «الوزراء» وتقرير «المرافق» البرلمانية بشأن الأمطار وحصى الطرق

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أمس تلقيها من مجلس الوزراء القرار الخاص بموضوع تداعيات الأمطار الغزيرة والسيول التي شهدتها البلاد أخيرا متضمنا إحالة نتائج أعمال اللجان الفنية للكشف على الطرق السريعة المنفذة او التي تمت صيانتها حديثا.

وقال المتحدث الرسمي لـ«نزاهة» الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر في تصريح صحفي إن الهيئة تلقت كذلك تقرير لجنة المرافق العامة في مجلس الأمة بشأن الحصى المتطاير.

وأضاف بوزبر أن الهيئة ستفحص التقريرين وتدرس ما ورد بهما وتدقق في الوثائق المرفقة بهما وصولا لتحديد الشبهات والمخالفات والأدلة والأسانيد حول تلك الوقائع.

محمد بوزبر

وثمن ثقة مجلس الوزراء في عمل الهيئة وحرصه على إحالة القضايا التي تهم عموم المواطنين إليها موضحا أن «نزاهة» بصدد الطلب من وزارة الأشغال العامة التقارير الصادرة عن اللجان الفنية المشكلة في مجلس الوزراء ولجنة المرافق العامة البرلمانية وما قد ترى من لزوم الاطلاع عليه من بيانات أو معلومات أو مستندات أو عقود.وأشار إلى أن «نزاهة» ستطلب كذلك من ترى لزوم سماع إفادته من المختصين بوزارة الأشغال العامة وغيرهم لرصد أي شبهة فساد في هذا الشأن تدخل ضمن اختصاصها مستعينة في هذه المهمة بالمختصين من جهات الدولة.وأكد بوزبر حرص الهيئة على تسخير كل إمكانياتها الفنية والقانونية وصولا لتحديد المتسببين في الإضرار بالبنى التحتية للبلاد وإحالتهم إلى النيابة العامة.

في إطار تعزيز سلطة القضاء وآلياته وإجراءاته من أجل تحقيق العدالة الناجزة

الدلال: اقتراح بقانون لاستخدام التعامل الإلكتروني في الدعاوى المدنية والتجارية بالمحاكم

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه والنواب عبدالله فهاد ويوسف القطامة وأسامة الشاهين وعمر الطبطبائي اقتراحاً بقانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وقال الدلال في تصريح صحافي إن دولة الكويت من الدول العربية السباقة في تعزيز سلطة القضاء وآلياته وإجراءاته من أجل تحقيق العدالة الناجزة.

وأكد على أن استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الإلكترونية في القضاء من أهم صور التطور والإصلاح المطلوب في مرفق القضاء والأجهزة المعاونة له.وأوضح انه على الرغم من الجهود الإيجابية المبذولة في القضاء حاليا لإدخال تقنيات الاتصال الإلكتروني بالأخص في مجال الإعلان إلا انها إجراءات غير كافية.وبين الدلال أن الكويت سبقت عددا كبيرا من الدول العربية والأجنبية في مضمار ادخال التكنولوجيا والتواصل الإلكتروني في كافة أعمال القضاء .ولفت إلى أن ذلك يتطلب أن تأخذ الكويت زمام المبادرة في هذا المجال خاصة بعد إقرار عدد من التشريعات الخاصة بالتعاملات الإلكترونية ومن أبرزها القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.ولفت إلى أن من شأن ادخال التقنيات الإلكترونية والتكنولوجية في المحاكم والأجهزة المعاونة المساهمة في علاج تأخر الإجراءات في النظر والحكم في الدعاوى القضائية.

وأضاف أن من شأن ذلك تعزيز جوانب التوثيق والاعتماد لكافة الوثائق والملفات والاوراق المتبادلة في الدعاوى القضائية حفظا لها من الضياع، والمساهمة في تعزيز الشفافية والتواصل بصورة أكبر وأفضل بين الأطراف المتعاملة مع القضاء.

وأكد الدلال أن هذا القانون سيكون له دوره في تعزيز مكانة الكويت عالميا في إطار تطوير واصلاح القضاء.